

## الامام الحافظ ابن حجر العسقلانى

هو الامام « أحمد بن على بن محمد بن محمد بن على بن أحمد العسقلانى الأصل ، المصرى المولد والمنشأ ، نزيل القاهرة ، ولد بمصر فى شعبان سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة ، ومات أبوه فى رجب سنة سبع وسبعين وسبعمائة ، وماتت أمه قبل ذلك وهو طفل فنشأ يتيما ، ولم يدخل الكتاب حتى أكمل خمس سنين فأكمل حفظ القرآن وله تسع سنين ، ثم لم يتهيا له أن يصلى بالناس التراويح الا فى سنة خمس وثمانين وسبعمائة ، وقد أكمل ثنتى عشرة سنة ، وكان وصيه الرئيس الشهير أبو بكر نور الدين على الخروبي كبير التجار بمصر قد جاوز فى تلك السنة واستصحبه معه ، إذ لم يكن له من يكلفه ويسمع فى تلك السنة صحيح البخارى على مسند الحجاز عفيف الدين عبد الله النشاورى خاتمة أصحاب إمام المقام رضى الدين الطبرى . ولم يضبط سماعه لكنه يتحقق أنه لم يسمع الجميع ، بل له فيه اجازة شاملة لمروياته ، وكان سماعه بقراءة الشيخ شمس الدين محمد ابن عمر السلاوى الدمشقى تحت سكن الخروبي فى البيت الذى بباب الصفا على يمنة الخارج الى الصفا ويعرف ببيت عيناء ، وهى الشريفة بنت الشريف عجلان ، وبالبيت المذكور شبك يطل على المسجد الحرام ويشاهد من يجلس فيه الكعبة والركن الأسود ، فكان المستمع والقارىء يجلسان عند الشباك دون مصطبة تحت الشباك المذكور . وكان يجلس فيها مؤدب صاحب الترجمة ومن يدرس معه فكان المؤدب يأمرهم عند قراءة القارىء بالانصات الى أن يفرغ حتى ختم الكتاب ، لكن صاحب الترجمة ربما خرج لقضاء حاجة ولم يكن هناك ضابط للأسماء ، والاعتماد فى ذلك كان على الشيخ نجم الدين المرجانى ، فإنه أعلمنى بعد دهر طويل بصورة الحال فاعتمدت عليه وثوقا به .

وحفظ بعد ذلك كتبا من مختصرات العلوم ، ولازم أحد أوصيائه أيضا ، وهو الشيخ شمس الدين محمد بن على بن محمد بن عيسى بن أبى بكر بن القطان المصرى ، فحضر دروسه .

ثم حبيب إليه النظر فى التواريخ ، وهو بعد فى المكتب فعلق بذهنه شىء كثير من أحوال الرواة .

وفى غضون ذلك سمع من نجم الدين بن رزين وصلاح الدين الزفتاوى وزين الدين بن الشحنة ونظر فى فنون الأدب من سنة اثنتين وتسعين فقال الشعر ونظم مدائح نبوية ومقاطيع .

ثم اجتمع بحافظ العيصري زين الدين العراقي وذلك فى شهر رمضان سنة ست وتسعين .  
فلازمه عشرة أعوام ، وحبب إليه فن الحديث فما انسلخت تلك السنة حتى خرج لشيخه  
مسند القاهرة أبى اسحاق التنوخى المائة العشارية .

وكان أول من قرأها فى جمع خافل الحافظ أبو زرعة ابن الحافظ العراقي .

ثم رحل الى الاسكندرية فسمع من مسنديها إذ ذاك ثم حج ودخل اليمن فسمع بمكة  
والمدينة وينبع وزبيد وتعز وعدن وغيرها من البلاد والقرى .

ولقى باليمن إمام اللغة غير مدافع مجد الدين بن الشيرازى ، فتناول منه بعض تصنيفه  
المشهور المسمى " القاموس فى اللغة " ولقى جمعا من فضلاء تلك البلاد ثم رجع إلى  
القاهرة ، ثم رحل الى الشام فسمع بقطية وغزة والرملة والقدس ودمشق والصالحية  
وغيرها من القرى والبلاد .

وكانت إقامته بدمشق مائة يوم ومسموعه فى تلك المدة نحو ألف جزء حديثية : منها من  
الكتب الكبار المعجم الأوسط للطبرانى ، ومعرفة الصحابة لأبى عبيد الله بن منده وأكثر  
مسند أبى يعلى وغير ذلك . ثم رجع وأكمل كتابه « تعليق التعليق » فى حياة كبار مشايخه  
فكتبوا عليه ولازم الشيخ سراج الدين البلقينى الى أن أذن له ، وأذن له بعد إذنه شيخه  
الحافظ زين الدين العراقي .

ثم أخذ فى التصنيف وأملأ الأربعين المتباينة بالشيخونية من سنة ثمان وثمانمائة ثم  
أملأ من عشاريات الصحابة نحو مائة مجلس عدة سنين ، ثم ولى درس الحديث بالمدرسة  
الجمالية الجديدة فأملأ فيها ، ثم قطعه لما تركها فى سنة أربع عشرة وثمانمائة ، وتشاغل  
بالتصنيف ثم ولى مشيخة البيبرسية ، ثم تدرّس الشافعية بالمدرسة المؤيدية الجديدة .

ثم ولى القضاء فى السابعة والعشرين من المحرم سنة سبع وعشرين وثمانمائة ،  
فباشر القضاء بالديار صرية مدة كبيرة .

## « ابن حجر المحدث وخطيب الأزهر »

تولى ابن حجر الخطابة فى عدة مساجد من أكبر المساجد بالقاهرة مثل الجامع الأزهر وجامع عمرو وغيرهما من المساجد الكبرى بالقاهرة فقد كان متبحرا فى العديد من العلوم وكان يفد إليه طلاب العلم وأهل الفضل من سائر الانحاء ، وكان يتسم بالحلم والتواضع والصبر كثير الصيام والقيام .

وكان مرجعا فى الحديث النبوى ، حتى لقب بلقب « أمير المؤمنين » فى الحديث وهذا اللقب لا يظفر به الا اكبر المحدثين الأفذاذ وقد حُبب الى ابن حجر الحديث وأقبل عليه بكلية وطلبه من سنة ثلاث وتسعين ولكنه لم يلزم الطلب إلا من سنة ست وتسعين فعكف على الزين العراقى وتخرج به وانتفع بملازمته . وتحول إلى القاهرة فسكنها قبيل القرن وارتحل الى البلاد الشامية والمصرية والحجازية وأخذ عن الشيوخ والأقران وأذن له جل هؤلاء فى الافتاء والتدريس .

وتصدر لنشر الحديث وقصر نفسه عليه مطالعة وقراءة وإقراء وتصنيفا وإفتاء وزادت تصانيفه التى معظمها فى فنون الحديث وفيها من فنون الأدب والفقه - على مائة وخمسين تصنيفا وقد عرف ابن حجر بالحفظ وكثرة الاطلاع والسماع وبرع فى الحديث وتقدم فى جميع فنونه وأثنى عليه شيوخه فى هذا الشأن وقد سبق أنه ولى تدريس الفقه بالمدرسة الشيخونية وتدريس الحديث بالمدرسة الجمالية الجديدة ثم تدريس الشافعية بالمؤيدة الجديدة ومشیخة البيبرسية فى دولة المؤيد وتدريس الفقه بالمدرسة الصلاحية المجاورة للامام الشافعى . كما تولى الخطابة بالجامع الأزهر وبين التدريس والافتاء ولى منصب القضاء . وكانت أول ولايته القضاء فى السابع والعشرين من المحرم سنة سبع وعشرين وثمانمئة بعد أن امتنع أولا لأنه كان لايؤثر على الاشتغال بالتأليف والتصنيف شيئا غير أن ابن حجر كما يقول السخاوى قد ندم على قبوله وظيفة القضاء ويقول ابن حجر إن من أفة التلبس بالقضاء أن بعضهم ارتحل الى لقائى وأنه بلغه تلبس بوظيفة القضاء فرجع . وعزل عن القضاء وأعيد إليه مرات وكان آخر ولايته القضاء إذ عزل نفسه فى الخامس والعشرين من جمادى الآخر سنة اثنتين وخمسين وثمانمئة .

## تقدير العلماء وثناؤهم عليه

عرف ابن حجر بالحفظ وكثرة الاطلاع والسماع وبرع في الحديث وتقدم في جميع فنونه ووصل الى مرتبة الذهبى وأثنى عليه شيوخه في هذا الشأن . فقد شهد له أستاذه الحافظ العراقي بأنه أعلم أصحابه بالحديث وقد سئل العراقي أيضا : من تخلف بعدك ؟ قال : ابن حجر ثم ابن أبو زرعة ثم الهيثمى ويقول فيه الحافظ تقي الدين محمد بن محمد ابن فهد :

وكان في حال طلبه مفيدا في زى مستفيد الى أن انفرد بين علماء زمانه بمعرفة فنون الحديث لاسيما رجاله ومايتعلق بهم فألف التأليف المفيدة المليحة الجليلة السائدة الشاهدة له بكل فضيلة الدالة على غزارة فوائده والمعربة عن حسن مقاصده جمع فيها فأوعى وفاق أقرانه جنسا ونوعا التى تشنفت بسماعها الأسماع وانعقد على كمالها لسان الاجماع .

ويقول في موضع آخر من ترجمته « وهو إمام علامة حافظ محقق متين الديانة حسن الأخلاق لطيف المحاضرة حسن التعبير عديم النظر لم تر العيون مثله ولا رأى هو مثل نفسه » ويقول صاحب المنهل الصافى ..

كان رحمه الله حافظ العصر حافظ المشرق والمغرب أمير المؤمنين في الحديث انتهت إليه رئاسة علم الحديث من أيام شبیبته بلا مدافعة ويقول ابن المناوى الشافعى في كتابه اليواقيت والدرر : شيخ الاسلام شباب الدين أبو الفضل ابن حجر فريد زمانه حامل لواء السنة في أوانه ذهبى عصره نضاره وجوهه مرجع الناس فى التصنيف والتصحيح وأعظم الشهود والحكام فى التعديل والتجريح قضى له كل حاكم بارتقائه فى علم الحديث الى أعلى الدرج . ويقول السيوطى عنه شيخ الاسلام وإمام الحفاظ فى زمانه وحافظ الديار المصرية بل حافظ الدنيا مطلقا قاضى القضاة ... ثم يقول فى ختام ترجمته .

وإن يكن فاتنى حضور مجالسه والفوز بسماع كلامه والأخذ عنه فقد انتفعت فى الفن بتصانيفه واستفدت منها الكثير وقد غلق بعده الباب وختم به فى هذا الشأن .

## بعض صفاته الخلقية والخلقية

---

كان ذا وقار ومهابة مع ما احتوى عليه من العقل والحلم والسكون والسياسة والدربة بالأحكام ومداراة الناس قل أنه يخاطب الشخص بما يكره بل كان يحسن لمن يسىء إليه ويتجاوز عن قدر عليه .

وكان جيد الذكاء عظيم الحذاق عن ناظره أو حاضره راوية للشعر وأيام من تقدمه ومن عاصره فصيح اللسان شجي الصوت هذا مع كثرة الصوم ولزوم العبادة واقتفاء طرق من تقدمه من الصلحاء والسادة .

## وفاته

---

وتوفي في ليلة السبت الثامن والعشرين من ذي الحجة سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة وحضر الصلاة عليه السلطان وصلى عليه العلم البلقيني بإذن ونقل نعشه إلى القرافة الصغرى فدفن بالقرب من الامام الليث بن سعد .

## مؤلفاته

---

سردها السخاوى فى الباب الخامس من كتاب « الجواهر والدرر » فى نحو عشر ورقات وقال كان ابتداءه فى التصنيف فى حدود سنة ست وتسعين وسبعمائة ومن تصانيفه ماکمل قبل الممات ومنها مابقى فى المسودات ومنها ماشرع فيه فكاد ومنها ماسطر ومنها ماصلح أن يدخل تحت الاعداد وهذا إيرادها على ترتيب اخترته وتقريب ابتكرته وقد جمع هو أسماء معظمها فى كراسة افتحها على سبيل التواضع والهضم لنفسه بقوله وأكثر ذلك - يعنى تصانيفه - مما لايساوى نسخة لغيرى لكن جرى القلم بذلك . وقد سمعته يقول لست راضيا عن شىء من تصانيفى لأنى عملتها فى ابتداء الأمر ثم لم يتهيا لى من يحررها معى سوى شرح البخارى والمشتبه والتهذيب ~~والبيان~~ الميزان بل كان يقول فيه : لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لم أتقيد بالذهبى ولجعلته كتابا مبتكرا . ثم قال وأما

سائر المجموعات فهي كثيرة العدد واهيه العدد ضعيفة القوى وقد تصفحت انا هذى الورقات فوجدته يقول أحياناً عقيب الكتاب وموضوعه : استوفيت تبييضه أو قد بيضته أو بيض اليسير من أوائله أو مسودة .

## **من أهم مؤلفاته**

---

١ - فتح البارى لشرح البخارى

٢ - تهذيب التهذيب

٣ - لسان الميزان

٤ - تعجيل المنفعة

٥ - تقريب التهذيب

٦ - الاصابة فى تمييز الصحابة

٧ - الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة

٨ - نزهة الألباب فى الألقاب

٩ - رفع الإصر

١٠ - تبصير المتنبيه

وغيرها كثير ويمكن لمن يشاء أن يرجع إليها فى الجواهر والدرر للسخاوى ففيه الغنية عن غيره .

وسنتكلم عن بعض هذه المؤلفات فى الرجال وهو كتابه :

تقريب التهذيب . وفى شرح الحديث كتابه . « فتح البارى » كما سنعطى نموذجاً من كتابه « تبصير المتنبيه » بتحرير المشتبه « ونماذج من « حقيقة السنة والبدعة »

## كتاب تقييد التهذيب لابن حجر

وقد ترجم فى هذا الكتاب للرواة تراجم موجزة ومركزة موضحة الحكم على كل راو من جهة الجرح والتعديل .

كما وضع مراتب الرواة وطبقاتهم ، وقد بين الحافظ ابن حجر الباعث له على تصنيف هذا الكتاب ومنهجه فيه فى مقدمته التى قال فيها :

الحمد لله الذى رفع بعض خلقه على بعض درجات ، وميز بين الخبيث والطيب بالدلائل الواضحات والبيانات وتقرّد بالملك فإليه منتهى الطلبات والرغبات وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ذو الأسماء الحسنى والصفات الناقدة البصير لأخفى الخفيات الحكم العدل فلا يظلم مثقال ذرة ولا يخفى عنه مقدار ذلك فى الأرضين والسموات وأشهد أن محمداً عبده ورسوله المبعوث بالآيات البينات والحجج النيرات الأمر بتنزيل الناس ما يليق بهم من المنازل والمقامات صلى الله عليه وعلى آله وصحبه السادة الأنجاء الكرماء الثقات .

أما بعد : فإننى لما فرغت من تهذيب « تهذيب الكمال » فى أسماء الرجال الذى جمعت فيه مقصود التهذيب لحافظ عصره ابن الحجاج المزى من تمييز أحوال الرواة المذكورين فيه وضمت إليه مقصود إكماله للعلامة علاء الدين مغلطاي مقتصرًا منه على ما اعتبرته عليه وصحته من مظانه من بيان أحوالهم أيضاً وزدت عليهما فى كثير من التراجم ما يتعجب من كثرتيه لديهما ويستغرب خفاؤه عليهما ووقع الكتاب المذكور من طلبه الفن موقعاً حسناً عند المميز البصير إلا أنه جاوز ثلث الأصل « والثالث كثير » فالتمس منى بعض الإخوان أن أجرد الأسماء خاصة فلم أؤثر ذلك لقلة جدواه على طالبى هذا الفن ثم رأيت أن أجيبه الى مسألته وأسعفه بطلبته على وجه يحصل مقصوده بالافادة ويتضمن الحسنى التى أثار إليها وزيادة وهى : أنى ؟ كم على كل شخص منه بحكم يشمل أصح ما قيل فيه وأعدل ما وصف به بأخلص عبارة وأخلص إشارة بحيث لا تزيد كل ترجمته على سطر واحد غالباً يجمع اسم الرجل واسم أبيه وجده ومنتهى أشهر نسبته ونسبه وكنيته ولقبه مع خبط ما يشكل من ذلك بالحروف ثم صنعتها التى يختص بها من جرح أو تعديل ثم التعريف بعصر كل راو منهم بحيث يكون قائماً مقام ما حذفته من ذكر شيوخه والرواة عنه

إلا من لا يؤمن لبسه وباعتبار ما ذكرت انحصر لى الكلام على أحوالهم فى اثنتى عشرة مرتبة وحصر طبقاتهم فى اثنتى عشرة طبقة . فأما المراتب .

**فأولها : الصحابة : فأصرح بذلك لشرفهم .**

**الثانية : من أكد مدحه إما بأفعل كأوثق الناس أوبتكرير الصفة لفظا : كثقة ثقة أو معنى كثقة حافظ .**

**الثالثة : من أفرد بصفة كثقة أو متقن أو ثبت أو عدل**

**الرابعة : من قصر عن درجة الثالثة قليلا واليه الإشارة بصدوق أو لا بأس به أو : ليس به بأس .**

**الخامسة : من قصر عن درجة الرابعة قليلا واليه الإشارة بصدوق ، سيىء الحفظ أو صدوق يهم أوله أو هام أو يخطىء أو تغير بآخره ويلتحق بذلك من رمى بنوع من البدعة كالتشيع والقدر والنصب والارجاء والتهجم مع بيان الداعية من غيره .**

**السادسة : من ليس له من الحديث إلا القليل ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله وإليه الإشارة بلفظ مقبول حيث يتابع والا فليكن الحديث .**

**السابعة : من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق واليه الإشارة بلفظ مستور أو مجهول الحال .**

**الثامنة : من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر ووجد فيه إطلاق الضعف ولو لم يفسر واليه الإشارة بلفظ ضعيف .**

**التاسعة : من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق وإليه الإشارة بلفظ مجهول .**

**العاشرة : من لم يوثق البتة وضعف مع ذلك بقادح واليه الإشارة بمتروك أو متروك الحديث أو واهى الحديث أو ساقط .**



الحادية عشرة : من اتهم بالكذب .

الثانية عشرة : من أطلق عليه اسم الكذب والوضع .

وأما الطبقات : فالأولى : الصحابة على اختلاف مراتبهم وتمييز من ليس له منهم إلا مجرد الرواية من غيره .

الثانية : طبقة كبار التابعين كابن المسيب فإن كان مخضرمًا صرحت بذلك .

الثالثة : الطبقة الوسطى من التابعين كالحسن وابن سيرين .

الرابعة : طبقة تليها بكل روايتهم يعن كبار التابعين كالزهرى وقتادة .

الخامسة : الطبقة الصغرى منهم ، كالذين رأوا الواحد والاثنين ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة كالأعمش .

السادسة : طبقة عاصروا الخامسة لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة كابن جريج .

السابعة : طبقة كبار أتباع التابعين كمالك والثوري .

الثامنة : الطبقة الوسطى منهم كابن عينية وابن عُلية .

التاسعة : الطبقة الصغرى من أتباع التابعين كيزيد بن هارون والشافعى وأبى داود الطيالسى وعبد الرزاق .

العاشرة : كبار الآخذين عن تبع الأتباع ممن لم يلق التابعين كأحمد بن حنبل .

الحادية عشرة : الطبقة الوسطى من ذلك كالذهلى والبخارى .

الثانية عشرة : صغار الآخذين عن تبع الأتباع كالترمذى .

وألحقت بها باقى شيوخ الأئمة الستة الذين تأخرت وفاتهم قليلا كبعض شيوخ النسائي وذكرت وفاة من عرفت سنة وفاته منهم فإن كان من الأولى والثانية منهم قبل المائة وإن كان من الثالثة الى آخر الثامنة منهم بعد المائة وإن كان من التاسعة الى آخر الطبقات منهم بعد المائتين ومن ندر عن ذلك بينته وقد اكتفيت بالرقم على أول اسم كل راو إشارة الى من أخرج حديثه من الأئمة فـللـبخارى فى صحيحه (خ) فإن كان حديثه عنده معلقا (خت) وللبخارى فى الأدب المفرد (بخ) وفى خلق أفعال العباد (عخ) وفى جزء القراءة (ز) وفى رفع اليدين (ى) ولمسلم (م) ولأبى داود (د) وفى المراسيل له (مد) وفى فضائل الأنصار (صد) وفى الناسخ (خد) وفى القدر (ق) وفى التفرد (ف) وفى المسائل (ل) وفى مسند مالك (كد) وللترمذى (ت) وفى الشمائل له (تم) وللنسائي (س) وفى مسند على له (عس) وفى مسند مالك (كن) ولابن ماجه (ق) وفى التفسير له (فق) .

فإن كان حديث الرجل فى أحد الأصول الستة اكتفى برقمه ولو أخرج له فى غيرها وإذا اجتمعت فالرقم (ع) وأما علامة لم فهى لهم سوى الشيخين ومن ليست له عندهم رواية مرقوم عليها تمييز إشارة الى انه ذكر لىتميز عن غيره ومن ليست عليه علامة نبه عليه وترجم قبل أو بعد .

وسميته « تقريب التهذيب » والله سبحانه وتعالى أسأل أن ينفع به قارئه وكاتبه والناظر فيه وأن يبلغنا من فضله وإحسانه مانؤمله ونرتجيه إنه ولى ذلك والقادر عليه لا إله إلا هو عليه توكلت وإليه أنيب .

## كتابه « فتح البارى »

ألف الحافظ ابن حجر فى شرح الحديث النبوى كتابه القيم النفيس : « فتح البارى » وهو أحد مؤلفاته التى بلغت خمسين ومائة كتاب ١٥٠ كتابا ، ماترك نوعا من أنواع الحديث ولافنا من فنونه إلا وألف فيه .

ففى تراجم الرجال والكلام عن رجال الحديث وتراجم الصحابة ألف كتباً من أهم المراجع فى بابها ومن أعظمها فائدة منها الاصابة فى تمييز الصحابة « « تعجيل المنفعة برجال الأربعة »

وفى مجال مصطلح الحديث ألف « نخبة الفكر » وشرحها وفى مجال السنة والبدعة ألف كتابه « حقيقة السنة والبدعة » وفى مجال الدفاع عن كتب السنة وأئمتها ألف كتابه :

« القول المسدّ فى الذب عن المسند » وفى أحاديث الأحكام ألف « بلوغ المرام فى أدلة الأحكام : وفى مجال شرح الأحاديث النبوية ألف كتابه النفيس « فتح البارى فى شرح صحيح البخارى » ولولم يكن له من المؤلفات الا هذا الكتاب لكفى فى عظمته وأمانته فهذا الكتاب يعتبر بحق أعظم كتاب ألف فى شرح الحديث بصفة عامة ، وفى شرح صحيح البخارى بصفة خاصة ، إنه قاموس السنة .

أبتدأ الامام الحافظ ابن حجر فى تأليفه فى أول سنة سبع عشرة وثمانمائة ٨١٧ هـ وانتهى منه فى عام ٨٤٣ هـ وعندما ختم تأليف هذا الكتاب العظيم المبارك أعدّ وليمة عقب ختمه حضرها وجوه المسلمين من أهل العلم والفضل وقد اشتمل هذا الكتاب على فوائد حديثية واستنباطات فقهية ، ونكات بلاغية وأدبية .

كما امتاز باستقراء الأحاديث التى رويت فى الباب وبيان منزلتها من القوة والضعف .

وقد نهج ابن حجر فى كتابه بالنسبة للأحاديث المكررة أن يقوم بشرح مايتصل بمقصد البخارى منها فى كل مناسبة ، ثم يميل الباحث على المواضيع الأخرى .

ولكتاب فتح البارى مقدمة نفيسة تضمنت بحوثا قيمة ، واشتملت على بيان منزلة صحيح البخارى وبيان التراجم والتعليقات والأحاديث المنتقدة والرجال الذين انتقدوا ، والاجابة على ذلك وترجمة الامام البخارى وما الى ذلك ....

وقد احتل كتاب « فتح البارى » مكانته فى نفوس العلماء والباحثين بحيث يدرك كل واحد منهم عظيم قدره وسمو مادته العلمية .

ولما طلب من الشيخ محمد بن على الصنعانى الشوكانى المتوفى سنة ١٢٥٥ هـ صاحب « نيل الأوطار » شرح « منتقى الأخبار » أن يشرح صحيح البخارى ، التزم مكانه وقال : « لاهجرة بعد الفتح ، معترفا لابن حجر بالامامة والمكانة ، ومعترفا للكتاب بالسبق والعظمة ، ويقع الشرح فى ثلاثة عشر مجلدا ، ومقدمته فى مجلد .

## نماذج من كتابه « تبصير المنتبه »

### لتحرير المشتبه

قال فى المقدمة :

الحمد لله جامع الناس ليوم لا ريب فيه ، وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ولا نظير ولا شبيه ، وأشهد أن محمداً عبده وسوله ، المكمل الوجيه ، المصطفى على جميع الخلق فجلاً مصطفىه ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعهم من متفقه وفقهه ، وخامل ونبيه .

أما بعد فإننى لما علقت كتاب المشتبه الذى لخصه الحافظ الشهير أبو عبد الله الذهبى رحمه الله - وجدت فيه إعوازا من ثلاثة أوجه :

أحدها - وهو أهمها : تحقيق ضبطه ، لأنه أحال فى ذلك على ضبط القلم ، فما شفى من ألم .

ثانيها : إجحافه فى الاختصار ، بحيث إنه يعتمد الى الاسمين المشتبهين إذا كثر فيقول فى كل منهما : فلان وفلان وفلان وغيرهم - وهذا لا يروى الغلة ، ولا يشفى العلة ، بل يبقى اللبس على المستفيد كما هو ، وكان ينبغى أن يستوعب أقلهما .

وثالثها - وفيه ما لا يريد عليه الا أن ذلك من تمة الفائدة - مافاته من التراجم المستقلة التى لم يتضمنها كتابه مع كونها فى أصل ابن ماكولا وقيل ابن نقطة اللذين لخصهما ، وزاد من ذيل أبى العلاء الفرضى وغيره ما استدرك عليهما .

فاستخرت الله تعالى فى اختصار ما أسهب فيه ، وبسط ما أجحف فى اختصاره ، بحيث يكون ما اقتصر عليه من ذلك أزيد من حجمه قليلا . فأعان الله على ذلك ، وله الحمد .

فكل اسم كان شهيراً بدأت به ، ولاأحتاج الى ضبطه ، بل أضبط ، مايشتبه به بالحروف . وكل حرف لم أتعرض له فهو نظيرُ الذى قبله ، اهمالا واعجاماً ، وحركةً وسكوناً .

وعبّرت عن الباء بالموحدة ، وعن التاء بالمثناة ، وعن الثاء بالمثلثة ، وأما الياء - آخر الحروف - فبالياء بلا وصفٍ غالباً .

وقد مرّت مازدته عليه بقولى فى أوله : قلت ، وفى آخره : انتهى ، الا الضبط فانه مُدْمَج .

واعتمدت على نسخة المصنف التى بخطّه ، وعلى الأصول التى نقل هو منها ، وعلى غيرها ممّا غلب ظنّى أنه لم يراجعه حالة تصنيفه ، كالأنساب للرشاطى ولابن السمعانى ، وكالذيل الذى ذيل به الحافظ منصور بن سليم الاسكندرانى على ذيل ابن نقطة ، وكالذيل الذى ذيل به العلامة علاء الدين مغلطاي أجزاء ، وهو ذيل كبير لكنه كثير الأوهام والتكرات والاعادة والايراد لما لاتمس الحاجة اليه غالباً .

فتحرّيت فيه الصوابَ بجهدى مع اعترافى بفضل المتقدم ، ولم أغير ترتيبه الا نادراً . ولكنى أسرد فى كل حَرْفِ الأسماء وغيرها على الولاء ، ثم أسرد الانساب ، منفردة متوالية أيضاً ، وسميته : " تبصير المنتبه بتحرير المشتبه " .

والله أسأل أن ينفع به كاتبه وناظره وأن يجمع لكل منا خيرى الدنيا والآخرة ، إنه قريب مجيب ، عليه توكلت وإليه أنيب .

## حرف الالف

---

### أحمد الجادة

---

قلت :

---

والمشهور أن أول مَنْ سُمِّيَ به بعد نبيِّ الله ﷺ والِد الخليل بن أحمد لكن زعم الواقدي أنه كان لجعفر بن أبي طالب ابن اسمه أحمد . أفاد ذلك أبو بكر بن فتحون في ذيله على الاستيعاب . وحكى أن اسم أبي حفص أحمد ، وفي والد أبي السفر أن اسمه أحمد .

قال الترمذي : أبو السفر هو سعيد بن يُحْمِد . ويقال ابن أحمد . انتهى .

وبالجم : أحمد بن عُجْبَان ، شهد فتح مصر ، وأبوه بوزن عثمان ، وقيل . وزن عَلْيَان . وأحمر ، بالراء المهملة ، غير ملتبس .

أبان ، بَيْن . وبضم ومثلثة : أثان بن نعيم ، أدرك عليا . وبياء مشددة وفتح أوله ( أيان ) : أبو بكر أحمد بن محمد بن أبي القاسم بن أَيَانَ الدُّشْتِي ، حدَّث عن أبي القاسم ابن رواحة .

قلت : وأيان أيضا في نسب خاله محمود الدُّشْتِي الذي سمع أبو بكر بإفادته . أبا ، بفتح الهمزة وتشديد الموحدة ، وقيل بتخفيفها ~~مقصور~~ : هو ابن جعفر النجيري أحد الضعفاء .

وأبا الذي ينسبُ اليه نهر أبا .

وسالم بن عبد الله بن أبا ، أندلسي ، روى ابن مُزَيْن .

وبالمد : أبا بن أبي بن نضلة بن جابر ، كان شريفا في زمانه وأبى بن أبا بن أبي له خبر مع الحجاج ، ذكره أبو العيْناء ، ولعله ولدُ الذي قبله .

وبياء أخيرة بلا مدّ (أيًا) : على ابن محمد بن الحسين بن عبدوس بن اسماعيل بن أيّا ابن سَيِّخْت ، شيخ ليحيى الحضرمي ، ذكره في مؤلفه في هذا الفن .

أَبْرَجَة ، بالفتح وسكون الموحدة وفتح الراء وتخفيف الجيم : لقب ابراهيم بن محمد بن الحارث الأصبهاني الحافظ المعروف بابن نائلة وهي أمه .

وابراهيم بن يوسف الأصبهاني أَبْرَجَة ، روى عنه ابنه أبو علي .

وبضم الهمزة والراء ومثناة وتثقل الجيم : أترَجَة - لقب لعبد الله بن محمد بن داود ، ولعيسى بن خُشْنَام المدائني ، ولداود بن عيسى الهاشمي الذي كان يَصْحَبُ المستعين ، انتهى أَبَّة ، بالفتح وتثقل الموحدة : ابراهيم بن محمد بن فيرة الأصبهاني الطيان يعرف بابن أبة .

قلت :

الصواب يقال له : أَبَّة . انتهى .

وبنُون : عمرو بن سعيد بن أَنَّة الجمال ، روى عن يعقوب الحضرمي قراءته . قلت :

وَأَنَّة المَخْنَثُ عَدَّة في الصحابة البَاوَرِدِي ، وضبطه السهيلي .

وبالضم ومثلثة : أَنَّة بن سعد بن محمد بن بُحْر الرعيّني ، ذكره ابن عفير في الأخبار . انتهى أَبِي واضح .

وبالمد وكسر الموحدة وتخفيف الباء : أَبِي اللحم الغفاري ، صحابي .

قلت :

وله ذرية .



وعُمير مولى أبى اللحم صحابى أيضا .

وأبى الخُسُفُ لَقْبُ خويلد بن أَسَد بن عبد العُزَّى ، والد خديجة زوج النبى ﷺ ، وجدُ الزُّبَيْر بن العوام بن خويلد ، وفيه يقول يحيى بن عروة بن الزبير :

أَب لى أبى الخُسُفُ قد يَعْلُمُونَهُ وفارسٌ معروفٌ رئيسُ الكتائبِ إنتهى

وبكسر الموحدة وتشديد الياء بلا مد (أبى) : محمد بن يعقوب بن أبى ، شيخ لأبى الطاهر الذهلى .

قلت :

أَبَيْنَ ، بوزن أحمد ، الذى تُنسب اليه عدَنَ أَبَيْنَ هو ابن زهير بن الهميسع بن جُمير . وبالضم ، وفتح الموحدة ، وسكون الياء : أَبَيْنَ بن سفيان أحد الضعفاء . إنتهى أثاثه ، بالضم ومثلثتين : مسطح بن أثاثه بن عباد بن المطلب ، بذكرى .

قلت :

وأخته هند بنت أثاثه .

وعمر بن أبى أثاثه العدوى صحابى أيضا إنتهى .

وبكسر الهمزة وموحدة وياء (إباية) : أبو القاسم بن إباية الأشبيلي مقرأ ، أخذ عن أبى عبد الله بن شريح .

الأثير لقب جماعة .

وباسكان الموحدة وفتح المثناة : الأثير هو العاص بن وائل السهمي . أثير ، بالضم وفتح المثناة ، هو ابن عمرو السكوني الكوفي ، تنسب إليه صحراء أثير . ومغيرة بن جميل بن أثير شيخ لأبى سعيد الأشبح ختنه .

## ابن حجر المدافع عن السنة

### دفاع ابن حجر عن مسند ابن حنبل

وقد أجاب ابن حجر - في دفاعه عن الأحاديث التي أوردها ابن الجوزي - إجابة إجمالية أولاً ، ثم تناول الأحاديث بعد ذلك بالتفاصيل ، أما الإجابة الإجمالية :

فبين فيها أن الأحاديث المذكورة " ليس فيها شيء من أحاديث الأحكام في الحلال والحرام والتساهل في إيرادها مع ترك البيان بحالها شائع ، وقد ثبت عن الامام أحمد وغيره من الأئمة أنهم قالو : اذا روينا في الحلال والحرام شددنا وإذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا وهكذا حال هذه الأحاديث " ١ .

وأما الإجابة التفصيلية : فلنضرب عليها بحديث من الأحاديث التي كان الحق فيها مع الحافظ ابن حجر ، بل وأخرجه الامام مسلم في صحيحه :

قال الامام أحمد : حدثنا أبو عامر ثنا أفلح بن سعيد نا عبد الله بن رافع سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ " ان طالت بك مدة أو شك أن ترى قوما يفدون في سخط الله عز وجل ويروحون في الفتنة في أيديهم مثل أذناب البقر " ٢ ذكره ابن الجوزي في الموضوعات بأسناد المسند أصح ، ونقل عن ابن حبان أنه قال : " ان هذا الخبر باطل ، وأفلح " كان يروى عن الثقات الموضوعات " وهذا الحديث أخرجه مسلم عن جماعة من مشايخه عن أبي عامر العقدي بهذا أو أخرجه من وجه آخر وقال ابن حجر :

(١) القول المسند لابن حجر ص ١١ .  
(٢) رواه الامام أحمد في المسند ٢٠٨/٢ رقم ٨٠٥٩ والامام مسلم في صحيحه ٢٠٥٥/٢ .

ولم أقف فى كتاب الموضوعات لابن الجوزى على شىء حكم عليه بالوضع وهو فى أحد الصحيحين غير هذا الحديث ، وانها لغفلة شديدة منه ، " وأفلح " المذكور يعرف بالقباى مدنى من أهل قضاء ثقة مشهور ، وثقة ابن معين وابن سعد ، وقال ابن معين أيضا والنسائى : لأبأس به وقال أبو حاتم شيخ صالح الحديث . وأخرج له مسلم فى صحيحه وقد روى عبد الله بن مبارك . وطبقته ولم أر للمتقدمين فيه كلاما الا أن العقيلى قال : لم يرد عنه ابن مهدي وقال ابن حجر : وليس هذا بجرح ، وقد غفل ابن حبان فذكره فى الطبقة الرابعة من الثقات وقد أخطأ ابن الجوزى فى تقليده لابن حبان فى هذا الموضوع خطأ او غلط ابن حبان فى " أفلح " فضعه بهذا الحديث وعقبه بأن قال : هذا بهذا اللفظ باطل والمحفوظ عن سهيل عن أبيه عن أبى هريرة بلفظ : " اثنان من أمتى لم أرهما : رجال بأيديهم سياط مثل أذناب البقر ونساء كاسيات عاريات " وتعقب الذهبي فى الميزان كلام ابن حبان هذا فقال : " حديث أفلح حديث صحيح غريب ورواية سهيل شاهدة له وابن حبان ربما جرح الثقة " . وقد صححه من طريق أفلح " أيضا الحاكم فى المستدرک وصححه من طريق سهيل عن أبيه عن أبى هريرة قال حدثنا أبو حيثمة ثنا جرير عن سهيل عن أبيه عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله : : صنفان من أهل النار لم أرهما : قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس ، ونساء كاسيات عاريات مميلات مائلات رؤوسهن كأسنمة البخت المائلة لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا . وأخرجه البيهقى فى دلائل النبوة من طريق الحسن بن سفيان عن محمد بن عبد الله نمير ثنا زيد بن الحباب حدثنا أفلح بن سعيد فذكره ولفظه : " يوشك أن طالت بك مدة أن ترى قوما فى أيديهم مثل أذناب البقر يغدون فى غضب الله ويروحون فى سخطه " قال البيهقى رواه مسلم عن محمد بن عبد الله بن نمير وهو كما قال ابن حجر : " فلقد أساء ابن الجوزى لذكره فى الموضوعات حديثا من صحيح مسلم " أ.هـ

وهذا الذى قدمناه نموذج لاجابة ابن حجر التفصيلية على الأحاديث التى أوردها بين الموضوعات وقد رأينا الى أى حد كان ابن حجر موفقا فى دفاعه .

## وختلاصة الآراء :

( ١ ) أن العلماء يقررون في شبه اتفاق على أن في المسند الضعيف لان الامام أحمد كان يروى عن لايعرف بالكذب ، ويروى عن ضعف حفظه ويعتضد به .

( ٢ ) يرى البعض أن المسند ليس فيه موضوع قط وممن ذهب الى ذلك الحافظ أبو موسى المديني وأبو الغلاء الهمداني ونحوهما .

( ٣ ) ويرى البعض أن في المسند الاحاديث الموضوعة كأحاديث فضائل مرو وعسقلان وغير ذلك . وهؤلاء يختلفون : هل هي برواية أحمد أم لا ؟ فيرى البعض : أن المسند ليس فيه موضوع برواية أحمد ، وانما هو من زيادة القطيعي . ويرى البعض الآخر أن في المسند الموضوع برواية أحمد أو ابنه وممن ذهب الى ذلك العراقي فقد رد عليه ابن حجر كما سبق .

والذي أرجحه هو أن بعض الأحاديث كان الحق فيها مع الحافظ ابن حجر ، وهي لاتصل الى حد أن يحكم عليها بالوضع ، وأن البعض الآخر تكلف الحافظ في الرد عليهما ، ويدل على رجوعه في الرأي وحكمه بالوضع على بعض الأحاديث .

ويمكن التقريب بين الآراء في درجة أحاديث المسند بحيث لا يكون هناك كبير اختلاف بينهما وذلك بارجاع الرأيين :

الاول والثاني الى الثالث .

فمن قال بأن في المسند بعض الاحاديث الموضوعة نظر الى زيادات القطيعي وعبدالله ، ومن قال : بأن مافيه صحيح يحتج به لايتنافى قوله مع وجود الضعيف ، لأن الضعيف دائر بين الحسن لذاته والحسن لغيره .

واذا كنا قد وقفنا الآن على النقد القديم ، فلننظر بعد ذلك الى النقد الحديث الذي وجه الى المسند ، ثم نرد عليه ....

## « نقد الجامع الصحيح للإمام البخارى »

### ودفاع الحافظ ابن حجر

تلقت الأمة كتاب الجامع الصحيح للإمام البخارى بالقبول واحتل هذا الكتاب النفيس مكانته الجليلة وتقديره العظيم عند أئمة الحديث ولذا عنوا به عناية عظيمة فكان منهم من دفعه اهتمامه بالكتاب وتقديره له الى أن قام بتطبيق مافيه من الاحاديث على ما اشترطه البخارى فى صحيحه ، فاذا ما بدا له أن بعض الاحاديث لا تتفق وما اشترطه البخارى وتبين له انها نزلت عن الدرجة العالية التى التزمها ، اذا ما بدا له ذلك تناول هذه الاحاديث بالنقد ، وليس معنى تقدمهم لها أنها قد وصل بها الضعف الى حد الموضوع أو المنكر كما سيتضح ذلك .

وقد كان من بين الاحاديث المنتقدة على البخارى ما وافقه مسلم على تخريجه وهو اثنان وثلاثون حديثاً ومنها ما انفرد البخارى بتخريجه وهو ثمانية وسبعون حديثاً وقبل بيان الرد الاجمالى والتفصيلى على هذا النقد أحب أن أقرر الدافع لهؤلاء النقاد الذى حفزهم على هذا النقد هو شدة حذرهم ويقظتهم ، وكمال اهتمامهم وعنايتهم بهذه المصنفات النفيسة ، وعلى أساس من الاخلاص وليس بدافع القدر أو الحسد .

## رد الحافظ ابن حجر ودفاعه

ذكر ابن حجر في مقدمة فتح الباري جوابا إجماليا قال فيه : " لاريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلل فإنهم لا يختلفون في أن علي بن المديني كان أعلم أقرانه بعلم الحديث وعنه أخذ البخاري ذلك حتى يقول : ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني ، ومع ذلك فكان علي بن المديني إذا بلغه ذلك عن البخاري يقول : دعوا قوله فإنه مارأى مثل نفسه وكان محمد بن يحيى الذهلي أعلم أهل عصره بعلم حديث الزهري وقد استفاد منه ذلك الشيخان جميعا وروى الفربري عن البخاري قال : ما أدخلت في الصحيح حديثا إلا بعد أن استخرت الله تعالى وتيقنت صحته ، وقال مكى بن عبد الله سمعت مسلم بن الحجاج يقول : عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي فكل ما أشار أن له علة تركته فإذا عرف وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة أوله علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضا لتصحيحهما ولاريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما فيندفع الاعتراض من حيث الجملة " أ هـ " " ١ "

### وأما من حيث التفصيل فإن الأحاديث المنتقدة

#### تنقسم الى ستة اقسام

##### القسم الاول :

ما تختلف الرواة فيه بالزيادة والنقص من رجال الاسناد ، فإن أخرج صاحب الصحيح الطريق المزيادة وعلة الناقد بالطريق الناقصة فهو تعليل مردود كما صرح به الدارقطني لأن الراوى ان كان سمعه فالزيادة لاتضر لانه قد يكون سمعه بواسطة عن شيخه ثم لقيه فسمعه منه وان كان لم يسمعه في الطريق الناقصة فهو منقطع ، والمنقطع من قسم الضعيف والضعيف لا يعل الصحيح ، وان اخرج صاحب الطريق الناقصة وعلة الناقد

بالطريق المزيدة تضمن اعتراضه دعوى انقطاع فيما صححه المصنف فينظر ان كان ذلك الراوى صحابيا أو ثقة غير مدلس قد أدرك من روى عنه ادراكا بينا أوضح بالسماع ان كان مدلسا من طريق أخرى فان وجد ذلك اندفع الاعتراض بذلك والا لم يوجد وكان الانقطاع فيه طاهرا فيحصل الجواب عن صاحب الصحيح انه انما اخرج مثل ذلك فى باب ماله متابع وعاضد او ما حفته قرينته فى الجملة تقويه ويكون التصحيح وقع من حيث المجموع وربما علل بعض النقاد ، احاديث ادعى فيها الانقطاع لكونها غير مسموعة كما فى الاحاديث المروية بالمكاتبة والاجازة وهذا لا يلزم منه الانقطاع عند من يسوغ الرواية بالاجازة بل فى تخريج صاحب الصحيح لمثل ذلك دليل على صحة الرواية بالاجازة عنده .

### القسم الثانى :

---

ماختلف الرواة فيه بتغيير رجال بعض الاسناد ، فالجواب عنه ان امكن الجمع بأن يكون الحديث عند ذلك الراوى على الوجهين جميعا فأخرجهما المصنف ولم يقتصر على أحدهما حيث يكون المختلفون فى ذلك متعادلين فى الحفظ والعدد ، وان امتنع بأن يكون المختلفون غير متعادلين بل متقاربين فى الحفظ والعدد فيخرج المصنف الطريق الراجحة ويعرض عن الطريق المرجوحة أو يشير اليها فالتعليل بجميع ذلك من اجل مجرد الاختلاف غير قادح اذ لا يلزم من مجرد الاختلاف اضطراب يوجب الضعف الاعراض ايضا عما هذا سبيله .

**القسم الثالث :** ماتفرد بعض الرواة بزيادة فيه دون من هو أكثر عددا أو أضبط ممن لم يذكرها فهذا لا يؤثر التعليل به ألا أن كانت الزيادة منافية بحيد يتعذر الجمع أما أن كانت الزيادة لامنافاة فيها بحيث تكون كالحديث المستقل فلا ، اللهم ألا أن وضع بالدلائل القوية أن تلك الزيادة مدرجة فى المتن من كلام بعض رواة فمما كان من هذا القسم فهو مؤثر .

**القسم الرابع :** ماتفرد به بعض الرواة ممن ضعف منهم وليس فى هذا « الصحيح » من هذا القبيل غير حديثين وتبين أن لكل منهما متابعا أحدهما حديث أبى بن عباس بن سهل بن سعد عن ابيه عن جده قال : كان للنبي صلى الله عليه وسلم فرس يقال له اللحيق ، قال الدرا قطنى وأبى هذا ضعيف ، قال الحافظ وقد تابعه عليه اخوه عبد

المهيم بن عباس ، وثانيهما : حديث اسماعيل بن ابي اويس عن مالك وعن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر رضي الله عنه استعمل مولى له يدعى هنيا على الخمس الحديث قال الدار قطنى وأسماعيل ضعيف قال الحافظ : لم ينفرد به بل تابعه عليه معن بن عيسى فرواه عن مالك كرواية اسماعيل سواء .

**القسم الخامس :** ما حكم فيه بالوهم على بعض رواته ، والجواب أن الوهم انما يؤثر إذا لم يرو الحديث من غير طريق الذى حكم عليه بالوهم وقال ابن حجر وليس فى الصحيح منه بحمد الله شىء وأما إذا روى الحديث من غير طريق فذلك الوهم لا يؤثر ويكون المعتمد عليه أصل الحديث لا خصوص ذلك الطريق .

**القسم السادس :** ما اختلف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن والجواب : أن هذا اكثره لا يترتب عليه قدح لامكان الجمع فى المختلف من ذلك أو الترجيح أ . هـ . " ١ " وبعد أن ذكر ابن حجر الاحاديث المنتقدة وأجاب عنها بيد أن هذا هو جميع ماتعقبه الحفاظ النقاد العارفون بعلل الاسانيد وقد ظهر واضحا انه ما من حديث الا وورد من طريق آخر وثبتت صحة المتن كلها فضلا عن رد كل نقد وجه الى الاحاديث ولا يغض هذا النقد من قيمة الجامع الصحيح وأصحيته فهو فى الدرجة الأولى من الصحة .



## ومن أمثلة الأحاديث المنتقدة

١ - قال الدار قطنى : ( وأخرجنا جميعا - أى البخارى ومسلم - حديث الأعمش عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس يعنى فى قصة القبرين وان أحدهما كان لا يستبرىء من بوله قال وقد خالفه منصور فقال عن مجاهد عن ابن عباس وأخرج البخارى حديث منصور على اسقاطه طاوسا ، وهذا الحديث قد أخرجه البخارى فى كتاب الطهارة عن عثمان بن أبى شيبة عن جرير وأخرجه فى كتاب الادب عن كثيرين سلام عن عبيدة بن حميد كلاهما عن منصور به ، ورواه من طريق اخرى من حديث الأعمش وأخرجه باقى الستة من حديث الأعمش أيضاً وأخرجه ابو داود والنسائى وابن خزيمة فى صحيحه من حديث منصور أيضاً ، وقال بعد أن أخرجه : رواه منصور عن مجاهد عن ابن عباس وحديث الأعمش اصح يعنى المتضمن للزيادة قال الحافظ وهذا فى التحقيق ليس بعله لأن مجاهدا لم يوصف بالتدليس وسمعه من ابن عباس صحيح فى جملة من الأحاديث ومنصور عندهم أتقن من الأعمش مع أن الأعمش أيضاً من الحفاظ فالحديث كيفما دار دار على ثقة والاسناد كيفما دار كان متصلا فمثل هذا لا يقدح فى صحة الحديث إذا لم يكن راويه مدلسا ، وقد أكثر الشيخان من تخريج مثل هذا ولم يستوعب الدار قطنى انتقاده (١)

٢ - قال الدار قطنى : وأخرجنا جميعا حديث ابن جريج عن الزهرى عن عبد الرحمن بن عبد الله عن أبيه وعمه عبيد الله بن كعب ، عن كعب ان النبى صلى الله عليه وسلم كان إذا قدم من سفر ضحى بدأ بالمسجد الحديث .. وقد خالفه معمر فقال عن الزهرى عن عبد الرحمن بن كعب عن أبيه وقال عقيل عن الزهرى عن ابن كعب : عن أبيه وهو يشبه رواية معمر ، قال الدار قطنى ورواية ابن جريج اصح ولا يضره من خالفه ، قال ابن حجر قول معمر وغيره عن عبد الرحمن بن كعب يحمل على أنه نسبه إلى جده فتكون روايتهم منقطعة وهذا الجواب صحيح من الدار قطنى فى أن الاختلاف فى مثل هذا لا يضر (٢)

(١) هدى السارى ص ٢٤٦ ، ٢٤٨ .

(٢) هدى السارى ص ٣٦٢

## نقد الرجال

وجه بعض النقاد الطعن في بعض رجال البخارى الذين خرج لهم في كتابه " الجامع الصحيح " ومعظمهم من شيوخه الذين لقيهم وجالسهم وخبرهم وميز بين صحيح مروياتهم من سقيمها وقد أخرج لبعضهم في أصول الكتابة وأخرج لبعضهم الآخر في المتابعات والشواهد .

وانبرى الحافظ ابن حجر في مقدمته للإجابة عن تلك الاعتراضات والطعون وتناول الدفاع عنهم واحدا واحدا ورتبهم على حروف المعجم مما يشهد له بدقة النقد العلمي ونزاهته ، يقول الحافظ ابن حجر :<sup>(١)</sup> ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأى راوية كان . مفتض لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته ولا سيما ما انضاف الى ذلك من اطباق جمهور الائمة على تسمية الكتابين بالصحيحين وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنهم في الصحيح فهو بمثابة اطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما هذا إذا خرج له في الأصول أما أن خرج له في المتابعات والشواهد والتعليق فهذا تفاوت درجات من اخرج له منهم في الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم ، وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعنا فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الامام فلا يقبل إلا مبين السبب مفسرا بقادح يقدر في عدالة هذا الراوى أو فى ضبطه مطلقا ، أو فى ضبطه لخبر بعينه لأن الاسباب الحاملة للائمة على الجرح متفاوتة منها ما يقدر ومنها ما لا يقدر وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسى يقول فى الرجل الذى يخرج عنه فى الصحيح هذا جاز القنطرة يعنى بذلك انه لا يلتفت الى ما قيل فيه .

وقد وضع ابن حجر مقاييس دقيقة لنقد الرجال يزن بها رجال الصحيح فقال لا يقبل الطعن فى أحد منهم إلا بقادح واضح لأن أسباب الجرح مختلفة ومدارها على خمسة أشياء .

( ١ ) البدعة ( ٢ ) المخالفة ( ٣ ) الغلط ( ٤ ) جهالة الحال . ( ٥ ) دعوى الانقطاع فى السند بأن يدعى فى الراوى انه كان يدلس أو يرسل فاما جهالة الحالة فمندفعة عن جميع من أخرج لهم فى الصحيح لأن شرط الصحيح أن يكون راوية معروفا بالعدالة فمن زعم أن

أحدا منهم مجهول فكأنه نازع المصنف في دعواه أنه معروف ولا شك أن المدعى لمعرفته مقدم على من يدعى عدم معرفته لما مع المثبت من زيادة السلم ومع ذلك فلا تجد في رجال الصحيح احدا يسوغ اطلاق اسم الجهالة عليه أصلا وأما الغلط : فتارة يكثر من الرواية وتارة يقل فحيث يوسف بكونه كثير الغلط فيما أخرج له أن وجد مرويا عنده ، وعند غيره من رواية غير هذا الموسوف بالغلط علم أن المستند أصل الحديث لا خصوص هذه الطريقة وان لم يوجد ألا من طريقه ، فهذا قاذح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله وليس في الصحيح بحمد الله من ذلك شيء .

وحيث يوصف بقلة الغلط كما يقال سيء الحفظ أو له أو هام أو له مناكير وغير ذلك من العبارات فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله أي تارة يكثر وتارة يقل وينظر فيما أخرج له ... الخ ألا أن الرواية عن هؤلاء في المتابسات أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك مع عدم التفرد فلا طعن - ألا أن الرواية عنهم إنما هي للاستئناس والشواهد وتكثير الطرق فهي معادة .

وأما المخالفة : فيثبت بها الشذوذ والنكارة ، فإذا روى الضابط والصدوق شيئا فرواه من هو أحفظ منه وأكثر عددا بخلاف ما روى بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين فهذا شاذ ، وقد تشتت المخالفة بأن يضعف الحفظ فيحكم على من يخالف فيه يكون منكرا وهذا ليس في الصحيح منه ألا نذر يسير . وكان البخاري بعد ذكر الروايات جميعها ينبه عليها ويذكر رأيه فلا اعتراض عليه . وأما دعوى الانقطاع فمدفوعة عمن أخرج لهم البخاري كما علم من شرطه ( وعوان العنفة تعيد الاتصال بشرط المعاصرة واللقاء . ومع ذلك فحكم من ذكر من رجاله بتدليس أو ارسال أن تسبر أحاديثهم الموجودة عنده فإن وجد التصريح بالسماح فيها - بأن يوجد هذا طرق أخرى - اندفع الاعتراض وألا فلا . وقد ثبت السماع في المعنعن فلا وجه للاعتراض

واما البدعة : فالموصوف بها اما أن يكون ممن يكفر بها أو يفسق فالمكفر بها لا بد وان يكون ذلك التكفير متفقا عليه من قواعد جميع الأئمة كما في غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الألوهية في على أو غيره أو الايمان برجوعه الى الدنيا قبل يوم القيامة أو غير ذلك وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شئ البتة .

والمفسق بها : كبدع الخوارج والروافض الذين لا يغفلون ذلك الغلو وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لاصول السنة خلافا ظاهرا لكنه مستند الى تأويل ظاهره سائغ فقد اختلف اهل السنة في قبول حديث ما هذا سبيله إذا كان معروفا بالتحرز من الكذب مشهور بالسلامة من خوارج المروءة موصوفا بالديانة والعبادة فقليل يقبل مطلقا وقيل يرد مطلقا والثالث التفصيل بين أن يكون داعية لبدعته أو غير داعية فيقبل غير الداعية ويرد حديث الداعية ، وهذا المذهب هو الأعدل وصارت إليه طوائف من الأئمة وادعى ابن حبان أجماع أهل النقل عليه لكن في دعوى ذلك نظر فقد روى عن الامام مالك رد روايتهم مطلقا . ثم اختلف القائلون بهذا التفصيل فبعضهم أطلق ذلك وبعضهم زادهم تفصيلا فقال أن اشتملت رواية غير الداعية على ما يشيد ببدعته ويزينها ويحسنها ظاهرا فلا تقبل وأن لم تشتمل فتقبل هذا وطرد بعضهم هذا التفصيل بعينه في عكسه في حق الداعية فقال : أن اشتملت روايته على ما يريد بدعته قبل والا فلا وعلى هذا اذا اشتملت رواية المبتدع سواء كان داعية أم لم يكن على ما لا تعلق له في بدعته أصلا هل ترد مطلقا أو تقبل مطلقا ؟

مال أبو الفتح القشيري الى تفصيل اخر فيه فقال : أن وافقه غيره فلا يلتفت إليه هو اخمادا لبدعته واطفاء لناره وألا لم يوافقه ولم يوجد ذلك الحديث الا عنده مع وصفنا من صدقه وتحزره عن الكذب واشتجاره بالدين وعدم تعلق ذلك الحديث ببدعته فينبغي أن تقدم مصلحة تحصيل ذلك الحديث ونشر تلك السنة على مصلحة اهانتة واطفاء بدعته .

واعلم أنه قد وقع من جماعة الطعن في جماعة بسبب اختلافهم في العقائد فينبغي التنبيه لذلك وعدم الاعتداد به ألا بحق وكذا عاب جماعة من الورعين جماعة وخذلوا في الدنيا فضغفهم لذلك ولا أثر لذلك التضعيف مع الصدق والضبط والله الموفق . وابتعد من

ذلك كله من الاعتبار تضعيف من ضعف بعض الرواة بأمر يكون الحمل فيه على غيره أو التحامل بين الافراد ، وأشد من ذلك تضعيف من ضعف من هو اوثق منه أو أعلى قدرا أو أعرف بالحديث فكل هذا لا يعتبر به .

وقد عقد ابن حجر فصلاً مستقلاً جمع فيه أسماء الرجال الذين طعن فيهم مع ذكر الطعن الموجه اليهم وسببه وقام بالاجابة عنه ومن امثله ذلك :

( ١ ) أحمد بن بشير الكوفى ابو بكر مولى عمرو بن حريث المخزومى ، قال النسائى : ليس بذاك القوى وقال عثمان الدارمى متروك وقواه ابن معين وابو زرعة وغيرهما واخرج له البخارى حديثاً واحداً تابعه عليه مروان بن معاوية وأبو سلمة وهو فى كتاب الطب اما تضعيف النسائى له فمشعر بانه غير حافظ ، وأما كلام عثمان الدارمى فقد رده الخطيب بأنه اشتبه عليه براؤ آخر اتفق اسمه واسم أبيه وهو كما قال الخطيب رحمه الله تعالى وقد روى له الترمذى وابن ماجه .

( ٢ ) أحمد بن شبيب بن سعيد الحلبي روى عنه البخارى احاديث بعضها قال فيه حدثنا وبعضها قال فيه : قال أحمد بن شبيب ووثقه ابو حاتم الرازى وقال ابن عدى : وثقه اهل العراق ، وكتب عنه على بن المدينى وقال ابو الفتح الازدى : منكر الحديث غير مرضى ، ولا عبرة بقول الازدى لأنه هو ضعيف فكيف يعتمد فى تضعيف الثقات .

وأرى بعد هذا النقد والاجابة عليه : أن كتاب الجامع الصحيح للإمام البخارى هو أول الكتب الستة فى الصحة ، ولا يغض من قيمته مثل هذا النقد ، فقد وردت الاحاديث المنتقدة من طرق اخرى ، وقد تبين عن الاجابة عليها ، وعلى الرجال المنتقدين أن الامام البخارى كان شديد التحرى مبالغ الحيطه ، فى روايته .